مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

ورقة عمل

التوصيف العشائري للمناصب والأفعال في العمل السياسي.. أين تكمن المشكلة؟

د. حسن سعد عبد الحميد

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

ورقة عمل
التوصيف العشائري للمناصب والأفعال في العمل السياسي .. أين تكمن المشكلة؟

د. حسن سعد عبد الحميد*

المقدمة

التميمي، المالكي، الحلبوسي، البياتي، الزبيدي، السامرائي، وغيرها الكثير من المسميات العشائرية الكريمة التي يفخر بها، ويزدهر بها المجتمع العراقي، إذ لا يستطيع أحد أن يلغي دور ووجود مكانة العشيرة في العراق، نظراً لأن وجود القبائل والعشائر والقوميات والمذاهب المتنوعة هو أمر بديهي في المجتمعات المتنوعة كمجتمعنا، لكن الإشكال يرد في توظيف العشيرة لغايات سياسية ومطامع حزبية، والسعي لخلط ومزج البُعد المجتمعي للعشيرة بالبُعد السياسي للدولة ومؤسساتها لزوماً.

صحيح أن العراق مجتمع عشائري في الأساس يحكمهُ العرف والعائدات والتقاليد العشائرية في الكثير من المفاصل، وتسهم العشائر بدور كبير في استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار الاجتماعي في الكثير من المشكلات التي تجد طريقها للحل بعيداً عن القانون العام ومراكز الشرطة وأروقة المحاكم. فالعشائر لديها ميل قوي نحو وجود دولة قوية ترفع العبء عنها في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية.

إلاَ أن الإسباغ الدائم للوصف العشائري على السلوك والفعل والمركز السياسي قد يكون وسيلة للتغطية على فشل الحزب أو المؤسسة الرسمية في حل المشكلات الاجتماعية التي وجدت لها طريقاً للحل في المحاكم العشائرية إن جاز لنا توصيفها هكذا.

إن حديثنا في هذه الورقة عن مشكلة التوصيفات العشائرية لا تندرج ضمن إطار الإساءة للعشيرة بقدر ما يهدف إلى حمايتها من لوثة السياسة وعيوب ممارسيها واحترام خصوصيتها في المجتمع.

*معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية.

المشكلة الأولى:

سبق أن تحدث (أبن خلدون) عن الربط بين (العصبية والدولة) في أكثر من مناسبة وموضع، وبين أن استقرار أركان الدولة قد يدفع الأخيرة على الاستغناء عن العصبية والعكس صحيح، فالدولة ذات القواعد الهشة قد تميل لتقوية سلطة العشائر التي قد تنعكس على ذهنية وسلوك المواطن تجاهها.

لو رجعنا للتأريخ قليلاً لكن ليس لحقبة الاحتلال البريطاني للعراق ومروراً بالثمانينيات والتسعينيات رغم أهميتها للموضوع، بل لحقبة ما بعد (2003م) ودخول القوات الأمريكية والقوى المتحالفة معها واحتلال العراق، التي وضعت أُولى بذرات التحاصص السياسي ونشر المذهبية الطائفية المقيتة على صعيد التجربة السياسية ووصولاً للمسارات الاجتماعية، التي أسهمت فيما بعد بالتقسيم الذهني والواقعي للعشائر على أسس مذهبية وطائفية رغم تخالط الأنساب والمذاهب في كل العشائر العراقية شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً.

ومع استمرار النسق السياسي على هذا المنوال، برزت صور الاستغلال السياسي للصفات والألقاب العشائرية لأغراض سياسية حزبية، بهدف التقوقع العمدي ولأهداف متنوعة حول الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، لا سيما عند أوقات الشدائد والمحن والاضطرابات، وإعطاء الهوية العشائرية العلوية دوراً في المجالات الأمنية والإدارية والوظيفية. وهذا التقوقع نجدهُ في التعريف العشائري المباشر للشخص (العادي والمسؤول) في الكثير من المناسبات والشواهد، ومنها: (المنصب، المنجزات، السلوك، المؤسسة وغيرها). حتى رُسخ في ذهن المواطن والإعلام المسميات العشائرية للسلطات بدلاً عن التعريف بالاسم المباشر الفردي أو الثلاثي، فأصبحنا نُعرف السلطة التنفيذية مثلاً بالاسم العشائري أو الألقاب لرئيسها (الجعفري، المالكي، الكاظمي وغيره)، وكذلك الحال لرئاسة الجمهورية (الطالباني مثلاً)، فضلاً عن السلطة التشريعية (الجبوري، الحلبوسي، المشهداني) وتبويب أي استهداف لتلك الشخصيات وتحويله للعشيرة والمذهب، وبالتالي انبثاق عشيرة المسؤول للدفاع عنه، وقد شهد العراق حالات كثيرة بهذا الصدد.

والجدير بالذكر هنا أنهُ سبق لمركز (كارنيغي) لدراسات الشرق الأوسط أن قدم تقريراً خاصاً حول طريقة استغلال العشائر في تصفية الحسابات السياسية، وبما يمثل تهديداً وجودياً للدولة وتعزيز فرص تمرد العشائر المسلحة، لا بل وأن الكثير من المسؤولين في الدولة وجدوا حلاً لمشكلاتهم مع

أقرانهم ومخالفيهم ومنافسيهم في العملية السياسية عبر الفصول العشائرية بدلاً من القضاء أو القانون الرسمي.

ولعل هذه الحالة قد عززت ربما في ظهور بعض الشرائح الاجتماعية تحت عنوان (شيوخ المشكلات، شيوخ الفرائض، الخيرون وغيرها من المسميات) داخل جسد المجتمع العراقي.

إن الخوف الحقيقي في هذه المشكلة قد يكمن في قدرتها مع مرور الزمن وبتراكم تاريخي على إنتاج عقل جمعي عراقي مشتت بين هويته العشائرية وهوية الدولة (العراقية) وصناعة ضعف في التصور وإشكالية في المفارقة بين الانتماء للعشيرة والانتماء للوطن.

المشكلة الثانية:

لا أحد يستطيع أن ينكر دور العشائر في المجتمع العراقي عبر التأريخ، لكن دخول العشائر بصفتها العشائرية على خط الانتخابات قدمت للأحزاب فرصة لاستغلالها سياسياً من منظور التمثيل الحقيقي لكل مكونات المجتمع العراقي. فالأحزاب في العراق قادرة على التأقلم واستغلال العشائر مع أي نوع قد يفرضه قانون الانتخاب لاتجاهات وطريقة تقسيم الدائرة الانتخابية (واحدة، متعددة، وغيرها) ويمكنهم وبسهولة (أي الأحزاب) استغلال العشائر بهذا المضمار وبطرق مختلفة منها:

1. حث العشيرة على تقديم أكثر من مرشح مع الحزب أو الكتلة تحت عنوان التغيير، على الرغم من علمهم أن النموذج العشائري المقدم لن يفوز، إلاّ أنها وسيلة لجمع أكبر قدر ممكن من الأصوات مع بقاء ذات الشخصيات في المشهد السياسي العراقي.

2. في حال لم تكن العشيرة وفقاً لما يشتهيه الحزب أو الكتلة (الصف الأول)، فيتم ضرب تلك العشيرة وتمزيقها لأغراض سياسية، واللعب على الوتر الطائفي في بعض الأحيان ضمن العشيرة الواحدة وصناعة (شيوخ، أفخاذ) جُدد والاهتمام بهم حزبياً وبإغراءات عدة وتقريبها من العملية السياسية ومراكز النفوذ. وهذا الأسلوب الحزبي تجاه العشائر ومحاولة استمالتها كلٍ لصفهِ، أسهم في خلق مجاميع عشائرية متقطعة داخل العشيرة الواحدة، قسم مؤيد لحزب على آخر، مع العمل على تغذية الخلافات فيما بينهم بالسلاح والمال والنفوذ المدعوم سياسياً. وهنا نجد أن الطارئين على المشيخة هم عبء على العشائر والمجتمع بعد (2003م)، فدعاة المشيخة هم أكثر من الشيوخ

الأصلاء، والمسؤول عن هذه الظاهرة هم الأحزاب.

فالأحزاب السياسية ليست مخلوقات فضائية غريبة عنا، فهي كمؤسسة تحتاج إلى بيئة وحاضنة اجتماعية للعمل وتطوير عملها المؤسسي وبناء قواعدها الشعبية التي تؤهلها لتحقيق أهدافها في الوصول للسلطة وتنفيذ أهدافها وبرامجها، وهذه الحالة قد تتطلب وقتاً طويلاً وشرعية واضحة في الإنجاز والإقناع، وتشكيل تلك القاعدة وتوسيعها. ويجب صياغة خطاب برامجي مقنع وواقعي يعالج هموم المجتمع الحقيقية.

وعلى ما يبدو، أن تلك الأحزاب لا ترغب لسببٍ أو لآخر بالمضي بذلك الطريق الشاق والطويل، واختصاره بتكتيكات الاستغلال المتعددة للعشائر، السبب أن نتائج الاستغلال على المدى القريب والمتوسط جيدة، وتكاليف الاستغلال مقبولة ومتاحة في الغالب. فالطرفين يقبلان بها بهدف التنافس على السلطة السياسية للحزب، والتنافس على السيطرة والمكانة العشائرية وتحقيق التفوق في المجتمع بالنسبة إلى العشيرة، وهذه العلاقة بطبيعة الحال علاقة معقدة وشائكة، يسعى كل طرف فيها إلى استغلال الطرف الآخر لمصلحته الشخصية الذاتية.

3. استخدام التوصيف العشائري في الدعايات الانتخابية والتعريف بالأشخاص بمسمياتهم العشائرية دون مقدمات للتحايل على المواطن لإعادة انتخاب ذات الشخوص والأحزاب واللعب على وتر الانتماء العشائري، حتى وأن كان المرشحين دون المستوى المطلوب، أي الانتقال من فلسفة التصويت على أساس مذهبي إلى فلسفة التصويت العشائري ضمن المذهب الواحد والعشيرة الواحدة. وهنا نجد أن الأحزاب السياسية بهذه الطريقة قد حولت الهيكل العشائري القائم على النسب والعلاقات العائلية إلى هيكل وكيان سياسي واقتصادي. أضف إلى ذلك أن الكثير من المرشحين للانتخابات رجعوا إلى عشائرهم للتسويق الانتخابي وتحقيق الفوز المطلوب بدل الاعتماد على أحزابهم، لأنهم يرون أن شرعيتهم مستمدة من بطون عشائرهم، وليس من برنامجهم الانتخابي.

المشكلة الثالثة:

إن خطورة التوصيف العشائري للمناصب تزداد عندما ينسحب مع المؤسسة الأمنية والعسكرية، فتزداد وتقترب عشيرة المسؤول الأمني من المؤسسة التي ينتمي إليها، ويديرها ابنها وتُستخدم لأغراض تعيين الأقارب، الدعم الأمني لمشكلات العشيرة، مساعدة أبناء العشيرة على

الإفلات من العقاب عند ارتكاب مخالفة ما، ممارسة الدكات العشائرية على منازل المدنيين أو مراكز الشرطة اعتقاداً بالحماية المسبقة من الملاحقة من قبل قائد الشرطة أو المسؤول الأمني الكبير الذي يحمي عشيرته من الملاحقة، أو استخدام موارد الأجهزة الأمنية لقضاء خدمات معينة لعشيرة المسؤول.

فمن الدقة القول إن وجود العشائر أسهم في حفظ الأمن والاستقرار في البلاد في ظروف بالغة التعقيد، وأن بناء الدولة العراقية من الأساس جاء بدعم وأسناد كبير من لدن العشائر، إلاَ أنهُ لا يمكن إنكار دورهم في صناعة التوترات المنطقية والثغرات الأمنية في مناطق وجودهم (وفقاً لاستقطابات سياسية ومالية معينة) ورغبة لتحويلهم لمشاركين سياسيين واقتصاديين بعيداً عن أدوارهم الطبيعية في المجتمع.

المشكلة الرابعة:

إن المشكلات الثلاثة قد تنتج لنا بالتراكم، وعلى مراحل زمنية عدة، مشكلة جديدة عبارة عن قناعة اجتماعية بأن (الصفة والموصوف) للمنصب أو المؤسسة قد أصبح حكراً على عشيرة ما، وأن السعي لتغيير المعادلة سينجم عنهُ مشكلات اجتماعية عدة، وهذا ربما يجعلنا نسمع في الآونة الأخيرة عن مطالب باستبدال شخصيات محل شخصيات أخرى في بعض المحافظات من منطلق أن العشيرة الفلانية قد أخذت فرصتها في حكم المحافظة، وحان الوقت لمنح الفرصة لعشيرة أخرى. فبعد أن كانت القاعدة قائمة على تكليف الأصلح للعمل، أصبحت اليوم بغير صورة تماماً.

المشكلة الخامسة:

إن إحدى منطلقات التوظيف السياسي للعشائر بعد عام (2003م) هو إضافة مادة دستورية تتعلق بالعشائر ودورها في المجتمع العراقي وتحديداً في المادة (45) من دستورنا النافذ، ونجد بين عام وآخر يجري الحديث عن إقراره لغايات قد لا تبتعد عن مجالات الاستغلال السياسي.

فالتجلي الحاصل هو استمرار تداخل السياسة بالعشيرة، الدولة بالعشيرة، وربما تحولها في المستقبل إلى نزاع مؤسسي عشائري نتيجة تداخل عشائرية الدولة بعشائرية المجتمع، الذي قد ينبثق منها نزاعات فرعية بين عشائرية الدولة وحدها، وبين عشائرية المجتمع ذاتها. فالأحزاب عموماً استطاعت خرق البنية العشائرية في توطيد وجودها في العملية السياسية عن طريق الانتخابات

أو الهيمنة السياسية والاجتماعية المباشرة، لتحولها إلى تكوين اقتصادي وسياسي أكثر مما هو اجتماعي، لا سيما أن بعض تلك الأحزاب قد لا تؤمن بصورة كاملة في فكرة الدولة الوطنية.

وفي حال رجعنا للمادة المذكورة سلفاً في فقرتها الثانية بالدستور نجد أنها قد تتضمن إيحاءات تشير إلى أن القبائل والعشائر العراقية جامدة غير قابلة للنهوض أو التطور في بيئتها الاجتماعية، وأن الحاجة تقتضي النهوض بها عبر تلك المادة الدستورية في المجالات الاجتماعية والسياسية في العراق الجديد (ضع خطين تحت مفردة السياسية)، ذلك لأن القانون والدستور بصفة عامة لا يمكنه بصورة الإطلاق التحكم بالمسارات الاجتماعية للعشيرة التي تتعارض مع بنوده مثل (حق المرأة في اختيار زوجها الذي يعارضه فكرة الفصلية والنهوة، العطوة، التلوية، فجرية، الحشوم، الدكة السوداء، الدكة البيضاء، ذباب الجرش وغيرها)، لذا من الممكن أن يكون إيراد صفة الاجتماعية كحاجز ضبابي للهدف الأساسي، وهو الجانب السياسي للعشيرة.

في الواقع، أن الأفكار السابقة المطروحة في هذه الورقة هي محاولة للآخرين لتحفزيهم على الكتابة في هذا المجال بصورة أوسع وأعمق، وقد تكون تلك الأفكار مجرد فرضيات، قابلة للخطأ أو الصواب، لكن الخشية أن تتحول إلى ظاهرة لازمة للمجتمع العراقي وكمدخل لديمومة الولاءات دون الوطنية، فعندما تنخفض القيم الوطنية، حينها لن نجد من يسأل أو يحاسب عن مصدر الثروة أو الغنى غير المشروع للمسؤول أو الأفخاذ أو السياسيين المرتبطين بصلات عشائرية قوية، بوصفها إساءة لعشيرة المسؤول قبل المسؤول أو السياسي نفسه.

ما نريد قوله إن العشيرة ليست إطاراً سياسياً أو تجمعاً مؤقتاً ممكن أن يتغير أو ينتهي بمرور الزمن. بل هي إطار اجتماعي دائم قائم على رابطة الدم والنسب والعادات والتقاليد، وأن الانتماء العشائري ليس مانعاً للانتماء الحزبي في حال كان لدينا حياة حزبية حقيقية لا تستند على مبدأ الاستغلال الطفيلي لهياكلنا الاجتماعية، وألا تنظر ربطات العنق بنظرة فوقية للعُقال بوصفه وسيلة لديمومة أناقتها وسيطرتها في جسم الدولة العراقية، لا سيما أن بيانات وكلمات العُقال يلتزم بها ممثلوها أكثر من مرتدي الربطات انطلاقاً من الالتزام الأخلاقي والوفاء به.

لذا رسالتنا الختامية تتجسد بأن على أصحاب المقر الكف عن استغلال الخيمة المباركة، فهي سلاح ذو حدين، نؤمن بنوعها الأول، ونرفض النوع الثاني المهدد للهوية الوطنية الجامعة.